مجلة العلوم الاقتصادية | المجلد 18 / العـدد: 1 (2023)، ص. 113-129

تقييم تطبيق الصناعة المالية الإسلامية على مستوى البنوك الجزائرية

Evaluation of the application of the Islamic Financial industry at the level of Algerian Banks

مناد خديجة*

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر

Mennad.univsba12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/26 **تاريخ القبول:** 2023/02/02

ملخص: في ظل النمو الملحوظ للتمويل الإسلامي في كافة العالم أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عدة أشكال مختلفة للتحول إلى المصرفية الإسلامية، والجزائر على غرار هذه الدول تشهد تجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي كبنك البركة الإسلامي وبنك السلام، و اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وتعتبر النوافذ الإسلامية من السبل والمقترحات التي يمكن أن تعزز من نمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر والاستفادة من الصيغ التمويلية الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية بما يساهم في جلب المدخرين والتقليل من الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز النمو والتنمية بحيث هدفت الدارسة الى التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية وأسباب النشأة والخصائص التي تميزها، ولقد تم الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية لبنك البركة ،بنك السلام ، و تقارير بنك خليج الجزائر للفترة الممتدة بين 2011-2017 التي خلصت إلى تطور حجم التمويلات الإسلامية كان أكبر من تطور حجم القروض التقليدية خلال فترة الدراسة، ومساهمة نافذة AGB في الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت متواضعة، حيث بلغت نسبة ودائع النافذة الإسلامية 4.64% من إجمالي ودائع بنك الخليج الجزائر، حيث تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة مهمة من المجتمع الجزائري على الرغم من أنه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق الية النوافذ الإسلامية

الكلمات المفتاحية :النوافذ الإسلامية، التمويلات الإسلامية، البنوك الإسلامية، القروض التقليدية.

Abstract:In light of the remarkable growth of Islamic finance all over the world, the emergence of financial institutions that operate according to the provisions of Islamic Sharia's took many different forms to convert to Islamic banking, & like these countries, Algeria is witnessing experiences in Islamic banking field's such as al Baraka Islamic bank & al Salam bank, & the trend of many traditional banks setting up affiliate windows that provide Islamic banking services. Islamic windows are considered ways & proposals that can promote the growth of Islamic banking in Algeria, & benefit from funding formulas that consistent with the principles Islamic Sharia's, which contributes to attracting savers & reducing the monetary mass circulating outside the system banking, especially as Algeria is in phase of growth that needs all that supports and promotes growth and development, in which this study aimed to identify the fact of Islamic windows, the reasons for their emergence & the characteristics that differentiate them, & the financial data from the annual reports of Al Baraka, Al Salam & Gulf Bank of Algeria for the period 2011 to 2017 were used, which concluded that the development of Islamic finance volume's was greater that the evolution of traditional loans volume's during the period study's, & the contribution of AGB's window to Algerian Islamic banking was modest, given that the percentage of Islamic window deposits amounted to 4.64% of the total deposits of Gulf bank Algeria, where it's considered an experience that was able to attract an important segment of Algerian society, despite the fact that it's a traditional bank practicing Islamic banking according to the mechanism of Islamic window .

Keywords: Islamic windows, Islamic funds, Islamic banks, traditional loans.

* المؤلف المرسل

مقدمة

ارتفع الطلب كثيرا على معاملات «الصيرفة الإسلامية» خلال الشهور الخمسة الأخيرة من العام 2021 في الجزائر، وذلك باستحواذها على 16 بالمائة من الحصة السوقية لعمليات الحصول على منتجات تمويلية تسوقها حاليا البنوك، والمتمثلة في المرابحة العقارية، المرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات والإجارة المنتهية بالتمليك، عبر شروط «حلال» التي توفرها مختلف البنوك الجزائرية العمومية منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المتخصصة في المعاملات المالية المتماشية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي نسبة تجاوزت التوقعات التي رسمها الكثير من المحللين الاقتصاديين والمختصين في الصيرفة الإسلامية، وخالفت حتى توقعات المهنيين الذين لم يراهنوا كثيرا على هذه الخدمات المصرفية الجديدة، حيث وقع مؤخرا بنك الجزائر مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، " أيوفي"، المتواجدة في البحرين بهدف تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودعمها وتطويرا لصناعة التمويل الإسلامي في البلاد. ويشمل التعاون مع هذه الهيئة الدولية "التبادل الفعّال للمعلومات، تنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فضلا عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين العاملين في المجال التنظيمي والإشرافي، في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الأكاديميين وعلماء الشريعة وغيرهم.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية "ما واقع التطورات التي حققتها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟

ومن تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالصناعة الاسلامية؟
- ✓ ما هي التحديات التي تواجهها الصناعة الاسلامية؟ وكيف يمكن تخطي هذه التحديات؟
- ✓ ما واقع تطبيق تطوير الصناعة الاسلامية في الجزائر؟

أهداف الدراسة

- ✓ التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ✓ إبراز أهم المواجهات التي تعيق الصيرفة الاسلامية وكيفية تخطيها.
- ✓ تقييم تطبيق الصيرفة الاسلامية في الجزائر من خلال البنوك الاسلامية والنوافذ في البنوك التقليدية.

1. الإطار النظري

1-الصناعة المالية الإسلامية

– تعريف الصناعة المالية الإسلامية : يمكن إعطاء عدة تعاريف للصناعة المالية الإسلامية منها: « ابتكار لحلول مالية، فهي ترتكز على عنصر الابتكار والتجديد، كما انها تقديم حلولا، فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصا أو موارد معطلة، كونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو في التمويل » (السويلم، 2004، صفحة 6)

فالصناعة المالية الإسلامية هي عملية ترتكز على تطوير منتجات مالية قديمة بصيغ جديدة، أي ابتكار لمنتجات مالية جديدة بصيغ تتوافق مع الشريعة الإسلامية لإيجاد الحلول للمشاكل التمويلية والتقليل من المخاطر.

2. التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية

1.2التحديات الداخلية

- **تحديات من داخل المؤسسات المالية الإسلامية.** الصناعة المالية الإسلامية صناعة ناشئة، مقارنة بنظيرتها التقليدية التي بدأت أعمالها قبل قرنين من الزمان، وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى بناء نفسها حتى تقوى وتستطيع تحقيق الهدف المطلوب منها. وهذا في حد ذاته تحد كبير للغاية في ظل التنافس المتزايد لاعتبارات النشأة الحديثة أو لاعتبارات العولمة وتحرير تجارة الخدمات. والنظر إلى هذا التحدي يتطلب مواجهة مع الذات لكل بنك على حدة، وهو واجب فردي على كل بنك أن يقوم به ويضع له الخطة المناسبة، ومن القضايا الواجب النظر إليها بعناية تامة:
  - ✓ كفاءة الإدارة التنفيذية وسلامتها، مع الالتزام الشرعي للأفراد والأنظمة والإجراءات.
  - ✓ الرقابة الداخلية الفنية والشرعية
  - ✓ التطوير المستمر للأدوات والفرص الاستثمارية.
  - ✓ العناية بمصالح المساهمين، مع أداء حقوق المودعين وعدم التفريط بها لصالح المساهمين الذين يعينون الإدارة.
  - ✓ الاستيعاب لمتطلبات السوق والاقتصاد والمجتمع وأوليات كل منهم في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ورسم خارطة الأهداف والأعمال على هذا الأساس.
  - ✓ إنشاء قواعد البيانات والمعلومات بما يخدم مقتضيات العولمة والانفتاح وتحرير الخدمات.
- **تحديات في نطاق الالتزام بالشريعة الإسلامية.** باعتبار أن أساس نجاح أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، فإن الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال، وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية.

2.2 **التحديات الخارجية**

- **اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية.** يواجه القطاع المصرفي والمالي الإسلامي تحدياً كبيراً يتمثل في اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية التي أصدرتها منظمة التجارة العالمية (الكبيسي، 2009)،و تم التوقيع عليها بجنيف في 1997/12/13 من قبل 70 دولة، بعد مفاوضات صعبة أجريت بشأنها نظراً لصعوبة وجود حل وسط يرضي جميع الأطراف. وتنص الاتفاقية على تحرير النشاط المالي للبنوك ابتداءً من عام 1999.و سيكون نتيجة هذه الاتفاقية هي زيادة حدة المنافسة بين جميع الوحدات المصرفية على مستوى العالم، ولن تكون المصارف

الإسلامية بمنأى عن هذه المنافسة، وبخاصة إذا ما علمنا أن بعض المصارف التقليدية قامت باستحداث نوافذ وفروع تعمل وفق أسس الصيرفة الإسلامية.

– **تحديات في إطار نظام الاقتصاد والقانون العام.** قطاع العمل المالي الإسلامي، أحد القطاعات الاقتصادية، وهو جزء من النظام الاقتصادي الذي تتكامل أجزاؤه المختلفة لصياغة صورة ذات أبعاد شاملة لدور الإسلام في عالم الاقتصاد. وهذا هو أحد مواطن التحدي الذي يجابه المؤسسات المالية الإسلامية. ولتوضيح معالم هذا التحدي نذكر الأمثلة التالية:

- ✓ نظام المضاربة والمشاركة مبني على الثقة والأمانة وهي من موجبات النظام الأخلاقي. فإذا ساد المجتمع خلاف لم يتجه النظام البنكي لهذا النوع من العقود، وتجنبه خشية سوء العاقبة.
- ✓ نظام التمويل بالدين دون زيادة عند التأخير في الدفع، مبنى على قيام المدين بالدفع، فإذا ماطل الغني، وعطل أموال البنك، أحدث اضطراباً في نظام احتساب أرباح المودعين وهذا يؤثر على سمعة البنك ويضعف الثقة.
- ✓ النظم القانونية وإجراءات العقود، يجب أن تكون مناسبة وملائمة، ومؤسسة على مفاهيم وقواعد شرعية.
- ✓ الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفية تحتاج إلى تقنين ومراجعة لكي تتواءم مع القواعد الشرعية الحاكمة.

–**تحديات في العلاقة مع البنوك المركزية.** من الصفات المميزة للأنظمة المصرفية المعاصرة، وجود سلطة إشرافية ورقابية تتمثل في البنوك المركزية في كل دولة، يناط بها الترخيص للوحدات المالية والمصرفية العاملة ورقابتها والإشراف عليها للتأكد من قيامها بتنفيذ شروط ومواصفات النظام الرقابي عليها. والمؤسسات المالية الإسلامية شأنها شأن المؤسسات المالية الأخرى، تخضع للرقابة والإشراف المركزي، على أعمالها.

– سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التفريق بين طبيعة هذه الحسابات القانونية والشرعية في البنوك الإسلامية وفي البنوك التقليدية.

– سياسة الإيداع لدى المصرف المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك الإسلامية من السيولة وتنقية كل ذلك من عنصر الفائدة المصرفية.

– سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

– تطلبات هيكلة الأصول حتى تتلاءم مع الشروط الشرعية.

– هيكلة علاقة البنوك الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين لتوفير الثقة الفنية والشرعية ودعم الصدق والشفافية.

3. مواجهة التحديات

إن هذه التحديات، لا تستطيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التعامل معها وحدها، مهما كان أداؤها متميزاً، لان ذلك له علاقة بأنظمة وقوانين أخرى تقوم جهات تشريعية وتنفيذية في كل دولة بإقرارها وسنّها لكي تنسجم مع أساس الأعمال المصرفية الإسلامية حتى تؤتي هذه الأعمال المصرفية ثمارها المرجوة. ولعل إنشاء المؤسسات الداعمة للمصرفية

الإسلامية مؤخرا مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي يشمل في عضويته البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية، يمكن أن يعين في هذا الشأن وإلا ستبقى الصناعة المصرفية قاصرة عن تحقيق ثمارها المأمولة.

1.3 المؤسسات الداعمة

شهدت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة التي تعكس عالمية هذه الصناعة، ومن أهمها في الوقت الحالي: (حافظ،، 2008)

- **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** هذه الهيئة عبارة عن جهاز فني مهني لإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأضيف إلى هيكله الإداري مجلس شرعي لإصدار المعايير الشرعية. وسجلت الهيئة في وزارة التجارة بمملكة البحرين بصفة هيئة عالمية بشخصية معنوية مستقلة لا تسعى للربح في مارس 1991م.

- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:** هذا الجهاز هو بمثابة اتحاد مهني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يستهدف التعريف والتوثيق للعمل المصرفي الإسلامي وتمثيل مصالح مؤسساته عالميا، وقد انبثق كتطور طبيعي لاجتماعات البنك الإسلامي للتنمية مع البنوك الإسلامية خلال (17عاما). وصدر المرسوم الملكي في مملكة البحرين برقم 23 لسنة 2001م في 31 مارس 2001م، بالموافقة على الاتفاق بشأن المقر بين حكومة دولة البحرين والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

- **السوق المالي الإسلامي الدولي:** هذا الجهاز إداري مهمته تطوير وتنمية وتوجيه السوق المالي الإسلامي الدولي واعتماد الأدوات المالية المتداولة والترويج للفكرة في المحافل الدولية والمصرفية. صدر مرسوم ملكي في مملكة البحرين برقم 23 لسنة 2002 بتأسيسه كشخصية اعتبارية في 2002/08/11م.

- **مركز السيولة المالية:** وهي شركة مالية تهدف إلى إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية والترويج للإصدارات المالية ودعمها وهي ذراع عملي للسوق المالي الإسلامي الدولي، أنشأت كشركة مساهمة بحرينية رأس مالها المدفوع (20) عشرون مليون دولار أمريكي والمصرح به 200 مليون دولار أمريكي وسجلت في وزارة التجارة بمملكة البحرين في 2002/07/29م.

- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** هذا الجهاز ثمرة تعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي وبعض البنوك المركزية وأجهزة الرقابة المصرفية في بعض الدول الإسلامية وهدفه إصدار المعايير والإرشادات والبيانات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي في علاقته بالجهات الرقابية والإشرافية على هذا العمل وقد صدر قانون عام 2002م في ماليزيا بإنشائه كمنظمة دولية ذات امتيازات خاصة، وافتتحت أعماله في نوفمبر 2002م.

- **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني:** اقتضت الطبيعة الخاصة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تتضافر جهودها لإنشاء هذه الوكالة للقيام بمهام التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات ولا يخفى أن التصنيف يعتبر مؤشراً ضرورياً

للحكم على أداء وكفاءة المؤسسات المالية. وثق عقد تأسيس الوكالة كشركة مساهمة بحرينية لدى كاتب العدل في 2001/10/21م برأس مال مصرح به قدره (9) تسعة ملايين دولار أمريكي والمدفوع 945.000 دولار فقط.

- **المركز الإسلامي الدولي للتحكيم التجاري:** هذا المركز قيد التأسيس في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو نتيجة بروز الحاجة لوجود جهة أو مركز يقدم خدمة التحكيم والمصالحة لحل النزاعات التي تطرأ بين المتعاقدين في عمليات المؤسسات المالية الإسلامية والتي يجب أن تضبطها الأحكام الشرعية. وقد اتخذت الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في اجتماعها السنوي في عاصمة كازاخستان في 2003/09/01م قرارا بالموافقة.

2.3

2.3 الاستراتيجيات المناسبة من المؤسسات المالية الإسلامية ذاتها. ونذكر منها مثلاً:

الصيرفة الشاملة: ففي ظل العولمة والمنافسة المصرفية، لا بد على المصارف الإسلامية من الأخذ بالاستراتيجيات الملائمة، ولعل أهمها حالياً التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة والمتكاملة ذات القوة المالية الكبيرة القادرة على تقديم كافة الخدمات المصرفية، وهو ما يتطلب تنويع وتطوير قاعدة المخاطر ودعم القدرة التنافسية ومواكبة التطورات المصرفية العالمية والتحول إلى مؤسسات مصرفية ذات بعد اقتصادي واجتماعي وتنموي واستثماري عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية. وزيادة رؤوس أموال المصارف الإسلامية بشكل كبير يمكنها من المنافسة في السوق المصرفية العالمية والالتزام بمعايير بازل 2. (سفر، 2004، صفحة 289) والاتجاه نحو الاندماجات والصيرفة الشاملة، وتطوير أدوات إدارة الأزمات.

- **التحديث التكنولوجي والصيرفة الالكترونية E-Banking:** (سفر، 2004، صفحة 286) ويتطلب التحديث التكنولوجي والصيرفة الالكترونية دعم البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية بالاعتماد على:

- أجهزة حاسبات ذات قدرات فنية عالية.
- شبكة اتصالات واسعة.
- حزمة برامج ذات تقنية فنية عالية للتطبيقات المصرفية المختلفة، قادرة على تغطية الاحتياجات الخدمات القائمة واستيعاب ما يتم استحداثه، مواكبة للتطورات العالمية واستجابة للاحتياجات المحلية.

4 -المناخ التشريعي لعمل المصارف الاسلامية في الجزائر

تواجه المصارف الاسلامية تحديات كبيرة تقف أمام نموها وتوسيع منتجاتها في السوق البنكية الجزائرية، فحصتها من هذه السوق لا تتجاوز2% وحسب خبراء مالية فان الصناعة المالية الاسلامية بحاجة إلى تعزيز بنيتها التحتية، وإلى صياغة الإطار التشريعي التنظيمي الرقابي الكفيل بتوفير المناخ الملائم لنموها في البلاد. (حبيبة، عبدلي ، و عبدلي، 2020، الصفحات 64-80)

1.4-النظام القانوني المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية الاسلامية

حدد بنك الجزائر القواعد التي ستطبق على منتجات الصيرفة الاسلامية في البنوك والمؤسسات المالية، رغم انه لم يأت على ذكر اسلامية واكتفى بعبارة "منتجات تشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد وهو النظام رقم 18-02 والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية .

أهدافه: يهدف **النظام رقم 18-02** من خلال هذه القواعد إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وحدد بنك الجزائر سبع منتجات للصيرفة الاسلامية التي اكتفى بتسميتها منتجات تشاركية وهي المرابحة والمشاركة والمضاربة والاجارة والاستصناع والسلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

يعتبر نظام **18-02** أول نظام متعلق بالمالية التشاركية في الجزائر، لكن لم يجد طريقا للتطبيق نظرا للغموض الذي شابه، والظروف التي مرت بها البلاد في سنة 2019 مما سرع من ظهور نظام رقم 20-02

2.4-النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

صدر هذا النظام في 15 مارس 2020حدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر .كما عرف العمليات البنكية وحدد منتجاتها المتمثلة في: المرابحة، المشاركة المضاربة، الإجارة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حساب الاستثمارات. ويجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من قبل هيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

_ .يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يقوم بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة

– .عرف شباك الصيرفة الإسلامية واشترط إن يكون ذو استقلالية مالية، كما اشترط الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصرفة الإسلامية المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى .

يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04نوفمبر لسنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. (منال و لكحل، 2021، الصفحات 590-611)

5.عوائق تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

لا شك أن من أهداف أي قانون أن يستجيب للمتغيرات التي يشهدها المجتمع، في الاستجابة لمطالبه وتقويم سلوكه ومحاولة الرقي به، والقانون المصرفي ما وجد إلا لينظم المؤسسة المصرفية وعلاقاتها ويقوم سلوكها بالاتجاه الذي يحميها ويحمي المتعاملين معها، بهدف ترقيتها لتكون في مستوى تطلعات المجتمع والدولة.

1.5 على مستوى قانون النقد والقرض

يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر في النقاط الآتية:

- تخضع السوق المصرفية والنقدية والمصارف الإسلامية في الجزائر عموما إلى الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، ذلك أن هذا القانون لا يميز بين أنواع المصارف، متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذو

طابع شمولي، يمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة وللبنك وفق قانونه الأساسي، حيث يوضح طبيعة أعماله وشكله القانوني.

- إن المطلع على قانون النقد والقرض في الجزائر، لا يرى فيه الكثير من معوقات العمل المصرفي الإسلامي، بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الأنشطة، إلا أنه لم يمنحها الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.

2.5 عائق على مستوى القانون التجاري

تنشأ المصارف التجارية في الجزائر وفق نظام شركة المساهمة، فهي تخضع للقانون التجاري الذي نظم إطار شركات المساهمة، فلا يعود لطبيعة الشركة بل للامتيازات التي منحت لشركات المساهمة في إصدار الأوراق المالية لحاجاتها التمويلية، إذ ان القانون التجاري الجزائري نص على أن: القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول، تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر، وتمنح حقوقا مماثلة حسب الصنف وتسمح بالدخول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصة معينة .

ووفق هذا التعريف نص القانون أن القيم رأسمال الشركة المصدرة أو حق مديونية على أموالها. المنقولة يمكن أن تصدر كحقوق ملكية تكون حصة من رأس المال وتكون على شكل أسهم وشهادات استثمار، أو كديون بمختلف أشكالها، وهو ما يجعل المصارف الإسلامية أمام مشكلة في الاستفادة من حقوقها في الحصول على السيولة من السوق المالية أو النقدية بصفتها شركات مساهمة، يخول لها إصدار القيم المنقولة، فبخلاف الأسهم التي يمكن أن يتم التداول عليها وفق شروط معينة، والتي لا تصدر إلا لزيادة رأس المال ;فسندات الدين القائمة على الفائدة الربوية لا تدخل ضمن استثمارات هذا من ناحية. كما أن القانون التجاري الجزائري لا يعترف المصرف الإسلامي إصدارا أو تداولا. (ناصر، 2005، صفحة 2) بالشركات القائمة على العقود الشرعية، كشركات المضاربة والتي تعتبر أحد أركان العمل المالي الإسلامي من ناحية أخرى، وهو ما يعيق إتباع أسلوب التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية، خاصة وأنها تكون الطرف الذي يقدم رأس المال، وفي حال لم ينظم القانون حالات التعدي والتقصير وطرق إثباتها أو نفيها، فإن عقود المضاربة سيكتنفها مخاطر أكبر (ناصر، 2005، صفحة 9)

3.5 عائق على مستوى قانون الضرائب

في إطار القانون الذي يحكم نشاط المصارف التجارية في الجزائر، فإن الضريبة المفروضة عليها تخص الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض التي تقوم بها، فالاختلاف الواقع في طبيعة نشاط المصرف الإسلامي الذي يقوم على الممارسة التجارية، شراء وبيعا، وعمليات نقل الملكية، وما تتطلبه من تسجيل في عقدين مستقلين وهوامش الربح المتحققة منها، فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح المصرف الإسلامي عن فوائد المصرف التقليدي ;إلا أن عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات المصرف التقليدي عن نظيره الإسلامي، جعل هذا الأخير يستفيد من نفس المعاملة الجبائية والضريبية للفوائد المصرفية (ناصر، 2005، صفحة 10)

4.5 عائق على مستوى قانون التأمينات

ينتظم نشاط التأمين في الجزائر وفق أحكام أمر 07/95 المعدل والمتمم بالأمر 04/06 والذي التزم بتعريف التأمين الذي نص عليه القانون المدني الجزائري في مادته رقم 619 أنه ": عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى ." (المغربي، 2004 ، صفحة 87) وطبقا لذلك فإن التأمين وفق القانون الجزائري هو عقد معاوضة يدخله في باب التأمين التجاري المحرم بالقرارات الشرعية للمجامع الفقهية، حيث ألزم المؤمن بدفع التعويضات حال تحقق الخطر المؤمن ضده، وألزم المؤمن له بدفع الأقساط المتفق عليها في عقد التأمين . إن نشاط شركة التأمين التكافلي في الجزائر يتم وفق قانون التأمين التجاري، الذي لا ينص على أي تقنين ينظم العلاقات التعاقدية بين أطرف التأمين التكافلي من حملة الوثائق وصندوق المساهمين وصندوق التأمين،ولا يفرق بين الذمة المالية للصندوقيين، ولا يعترف بفائض أو عجز تأميني، ناهيك عن شرعية النشاط والخدمات المقدمة، ما يجعل من القانون غير ملائم لنشاط شركة للتأمين التكافلي (الخويلدي، 15-14يناير 2007، صفحة 26)

5.5عائق على مستوى قانون بورصة القيم المنقولة

تعد مؤسسة بورصة الجزائر الاستثناء الوحيد من حيث المبادرة في البحث عن الإطار القانوني المناسب لطلب إدراج COSOB، في إصدار الصكوك في السوق الجزائرية، فبعد رفض لجنة مراقبة البورصة بدعوى اختلاف الصكوك الإسلامية عن السندات التقليدية، وغياب الإطار القانوني المنظم لها على مستوى القانون التجاري بالإضافة لعدم اشتمال مفهوم الملكية في القانون المدني الجزائري على طبيعة الملكية التي تتميز بها الصكوك الإسلامية،و بصفتها ملكية مقيدة دون حق الاستعمال، وعدم وجود نص ينظم الشركة ذات الغرض الخاص الضرورية في إصدار الصكوك .وبالنتيجة شرعت لجنة مراقبة البورصة في البحث عن الأطر المناسبة لإصدار مثل هذه الأوراق المالية في بورصة الجزائر ،بدعوة وزارة المالية إلى إنشاء لجنة تضم وزارة المالية وبنك الجزائر ولجنة البورصة ومديرية الضرائب والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي من القانونيين والباحثين لإنجاز تقرير حول مفهوم الصكوك وأنواعها وطبيعتها القانونية والمعالجة الضريبية الملائمة لها، ليكون الإطار في صياغة قانون خاص بإصدار الصكوك في الجزائر (الخويلدي، 15-14يناير 2007، صفحة 27)

6. استراتيجيات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر

يمكن النظر إلى تجربة المصرفية الإسلامية بحكم حداثتها وصغر حجمها من خلال جوانب متعددة لا تقتصر على الجانب التطبيقي الذي لا يزال محدودا وانما تشمل كافة مسارات الاهتمام والتحرك التي من شأنها أن تساهم في إرساء التجربة وتدعم مسيرتها . إن الاستراتيجية التي سوف تنتهجها المصارف الإسلامية لاستيعاب الرقم الضخم من رأس المال، في ظل عدم تناسب ذلك مع الدراسات والمختصين في مجال المصرفية الإسلامية التي تقوم على (المغربي، 2004 ، صفحة 89)

- مدى قدرة المصارف الإسلامية اليوم في استقطاب عملاء غير مسلمين عبر إقناعهم بجود المنتج الإسلامي وقدرته على منافسة المنتج التقليدي
- دعم الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية، تعتبر قضية مهمة للمختصين بدراسة التمويل الإسلامي، اذ من خلال القراءة المتأنية للفقه الإسلامي، نجد أنه اهتم كثيرا بإيجاد القواعد المنظمة للتجارة والمعـــاملات، والتي هي تخدم بشكل أســاسي سير تلك المعاملات، بشكل يحقق المصلحة لعامة المجتمع الإسلامي.

2-الإطار التطبيقي

1-واقع تطوير الصناعة الاسلامية في الجزائر

لقد تبنت العديد من الدول الاسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الاسلامية، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي، والجزائر على غرار العديد من الدول الاسلامية والعربية فتحت المجال أمام البنوك الاسلامية لمزاولة نشاطها، وسنحاول تشخيص واقع هذه الصيرفة.

1-1 نبذة عن انشاء الجزائر للمصارف الاسلامية

قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الاسلامية منذ أن سنت قانون النقد والقرض 10/90 4الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الاسلامية في الجزائر، أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة لاعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار (غدة، 13-14مارس2006، صفحة 52).

حيث يبلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر الى غاية 28-02-2021 ما مجموعه 35 مؤسسة، ما بين بنك ومؤسسة مالية ومكتب تمثيل موضحة وفق الجدول الموالي:

جدول رقم 01: تركيبة النظام المصرفي الجزائري.

نوع المؤسسة المالية	عمومية	خاصة	المجموع
البنوك	06	14	20
مؤسسات مالية	03	01	4
شركات تأجير	03	02	5
مكاتب التمثيل	00	06	06
المجموع	12	23	35

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشور بنك الجزائر الصادر بتاريخ 28-02-2021.
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique28022021.pdf

إذن يبلغ عدد البنوك في الجزائر 20 بنكا منها 06 بنوك عمومية، و14 بنكا خاص برؤوس أموال أجنبية منها بنك واحد فقط برأس مال مختلط، نصيب البنوك الإسلامية يتمثل في مصرفين الأول برأس مال مختلط بين بنك عام وبنك خاص والثاني بنك اسلامي خاص، بالإضافة إلى تقديم عدد من البنوك التقليدية خدمات مصرفية عن طريق الشبابيك الإسلامية، إضافة إلى وجود ست مكاتب تمثيل لبنوك أجنبية.

1.1.1 بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000دج، وبدأ بمزاولة نشاطا ته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين).

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

ويوضح الجدول 01-02 أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري.

الجدول 02: أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري

السنة	الحدث
1991	تأسيس بنك البركة الجزائري
1994	الاستقرار والتوازن المالي للبنك
2000	المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الأخضر
2002	إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد
2006	زيادة رأس مال البنك الى 2.5 مليار دينار جزائري.
2009	زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
2012	تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
2016	الزيادة في مجال التمويل الإستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
2017	زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.
2018	تصنيف مجلة أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب Global Finance
2018	من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
2018	من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية من حيث المردودية
2020	زيادة رابعة ارأس مال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

المصدر: الموقع الرسمي للبنك

https://www.albaraka-bank/

كما نوضح في الجدول التالي الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري 2017-2019

الجدول 03: ملخص الوضعية المالية لبنك بركة الجزائري

الوحدة مليون دج

السنوات	الموجودات	حقوق الملكية	التمويلات	الودائع	الدخل التشغيلي	الدخل الصافي
2017	248633	24546	139677	207891	8668	3548
2018	270996	27429	156460	223995	11850	51660

2019	261568	30704	154600	213500	13290	6333

المصدر: بنك البركة الجزائري تقارير النشاط السنوي 2017-2019م

2.1.1 بنك السلام

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. ويوضح الجدول التالي الوضعية المالية لبنك السلام من 2016-2020

الجدول 04: ملخص الوضعية المالية لمصرف السلام

الوحدة مليون دج

السنوات	مجموع الاصول	حقوق المساهمين	التمويلات المباشرة	ودائع العملاء	العائد على السهم	الناتج الصافي
2016	53104	15381	29377	34512	216	1080
2017	85775	16562	45454	64642	236	1181
2018	110109	17305	75340	85432	484	2118
2019	131019	19012	93510	102405	534	3096
2020	162626	18900	99252	129320	409	4007

المصدر: مصرف السلام-الجزائر تقارير النشاط السنوي للفترة 2016-2020

https://www.alsalamalgeria.com

3.1.1 النوافذ الاسلامية

لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات، إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية اسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن ابرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدا نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من خلال النوافذ الاسلامية المتواجدة بفروعه كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، هي بنك القرض الشعبي الوطني، بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية

وقد منحت الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية، شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية لسبعة مؤسسات بنكية ومؤسسة مالية الى غاية نهاية سنة 2020م، وهذا بعد استكمال الاجراءات القانونية والشروط للملفات التي طلبت شهادة المطابقة الشرعية ولازالت تواصل الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية

الاسلامية على مستوى المجلس الاعلى الاسلامي دراسة الملفات التي ترغب في الحصول على شهادة المطابقة الشرعية لفتح شبابيك تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية. والجدول التالي يبين قائمة المؤسسات البنكية والمالية.

الجدول 05: البنوك والمؤسسات المالية المتحصلة على شهادة المطابقة الشرعية الى غاية نهاية 2020

بنوك عمومية	بنوك خاصة	مؤسسات مالية
البنك الوطني الجزائري الصندوق الوطني للتوفير القرض الشعبي الجزائري بنك الفلاحة والتنمية المحلية	بنك المؤسسة العربية المصرفيةABC بنك الخليج الجزائري AGB	مؤسسة AOM INVEST

المصدر:الموقع الالكتروني للمجلس الاسلامي الأعلى http://www.elmadjlis-hci.dz/

2-دراسة حالة صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر AGB

يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للصيغ والخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان" Proline " وهما :السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 1120م سميت بـLeasing» "وهي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري

وتفصيل ذلك كالآتي:

1 خدمة :" Proline " وتشمل نوعين من خدمات التمويل وتتمثل فيما يلي:

1.1 صيغة التمويل "السلم"

وهو عقد يوجب عمارة الذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين، إذا فالسلم هو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشترات، وتكون الصورة هنا معاكسة تماما للبيع الأجل، أي أن المصرف يدفع مقدما ثمن بضاعة ليتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها، وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج وتوجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل أ رس المال العامل، وفقا للأشكال التالية:

- تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 5 مليون دج.
- تمويل سنوي حتى7 0 بالمئة من بيان المخزون المقدم للمصرف.
- إعادة تسديد للفترة 90 يوما بعد صرف المبلغ.

2.1صيغة التمويل' المرابحة'

هي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه مع البائع الأول مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، أي برأس مال معلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمى بثمن المرابحة، أو أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى أساس الوعد من بشراء تلك السلعة فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها، ويدفع الثمن مقسطا

حسب إمكانيته. وتوجد للتمويل احتياجات الزبائن والمستثمرين لاقتناء المعدات والتجهيزات وتم صيغة المرابحة وفق الشروط التالية:

- مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج.
- تمويل حتى 80بالمئة من ثمن المعدات المراد تمويلها.
- مدة التمويل القصوى 5 سنوات.
- تسديد الأقساط يكون شهريا

2 .خدمة ال" Leasing»

وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك)ب تمويل شراء رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية(مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل حتى نهاية العقد ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح محدد) ، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

3 –تطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك الAGB

سيتم عرض النتائج هنا عن طريق جدول يوضح ويبين لنا تطور التمويلات الإسلامية المسماة على مستوى البنك ب Prolineأي صيغتي السلم والمرابحة على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وذلك في الفترة الممتدة بين 2011–2017

الجدول 06: تطور التمويلات الاسلامية (السلم، المرابحة)في بنك الخليج الجزائر 2011–2017

(الوحدة: مليون دج)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التمويلات الاسلامية (سلم، مرابحة)	5181	8343	12108	13708	17209	17955	22265
نسبة التطور		%61	%45.10	%13.20	%25.53	%4.33	%24

المصدر: اعداد الباحث وفق التقارير بنك AGB

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن هنالك تطور مستمرا لحجم التمويلات الإسلامية وفق صيغتي السلم المرابحة في بنك الخليج الجزائر، وهذا التطور يمس فقط تلك الشريحة المتعاملة مع البنك عبر نافذته الإسلامية وبشكل عام وخلال سنوات (من 2011 إلى2017) فإن مجموع التمويلات الإسلامية في تزايد مستمر، وبالرغم من أن التمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر محصورة في صيغتين فقط، إلا أنه كانت تمثل45.10% من القروض الممنوحة في سنة 2013 وفق التمويل الإسلامي، و13.20%سنة 2014 ، وبلغت نسبة تطور التمويلات الإسلامية 25.53 % في سنة 2015 ، و4.33 % في سنة 2016 ، و 24 % في سنة 2017 ، ويمكن الإشارة بأنه لو اتبع البنك الصيغ الإسلامية الأخرى التي تتميز بضخامة رأس مال المستثمر لكانت نسب التمويلات والاستثمارات أعلى على مستوى

البنك، وهنا يقصد بذلك صيغ المشاركات والمضاربات. حيث حققت التمويلات الإسلامية أعلى نسب لها سنة 2012 بنسبة 61%، محققة نمو في منتجات بنك الخليج، وهذا مؤشر على نجاح المنتجات الإسلامية كنوافذ في البنوك التقليدية، مع زيادة إدماج منتجات جديدة، سيؤدي إلى زيادة حجم التمويلات، وهو ما سيشجع أكثر البنوك التقليدية على توسيع النوافذ الإسلامية والانتقال من مرحلة النوافذ إلى مرحلة الفرع.

وبصفة عامة يمكن القول إن التمويلات في بنك الخليج حققت تطور كبير رغم ان صيغ التمويل محصورة بين صيغتين فقط، فقد قفزت التمويلات في سنة 2017 بنسبة % 319مقارنة بسنة 2011 وهذا مؤشر على النمو وإزهار التمويل الإسلامي.

الجدول رقم 07: حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر للفترة 2011-2017.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض التقليدية	24 202	35 414	42 777	50 888	40 764	51 267	67160
نسبة النمو%	/	%46.33	%20.79	%18.96	%-19.89	%25.77	%31
التمويلات الإسلامية	5 181	8 343	12 108	13 708	17 209	17 955	22265
نسبة النمو%	/	%61.03	%45.13	%13.21	%25.54	%4.33	%24
المجموع	29 383	43 757	54 885	64 596	57 973	69 222	89425

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة 2011-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة نمو التمويلات الإسلامية إرتفعت بأكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة 2011-2017 حيث انتقلت من 5181 مليون دج سنة 2011 إلى 22265 مليون دج سنة 2017، في حين شهدت القروض التقليدية نموا أقل من التمويلات الإسلامية وهو يبين تنامي التحويلات الإسلامية داخل بنك الخليج، وفق ذلك يمكن للتمويل الإسلامي في غضون 5 سنوات القادمة أن تتجاوز ثلث نشاط بنك الخليج ويرجع ذلك للأسباب التالية:

-الأزمة المالية ا لراهنة آنذاك.

-تبعات الأزمة المالية من سياسات التقشف وركود الاقتصاد.

- استحداث البنك لصيغة تمويل جديدة Leasing أو التمويل بالتأجير الذي يمكن من استقطاب فئة من عملاء خدمة Proline

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية وفي ظل ما تلبيه من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تبقى محدودة نظرا لجملة من المعوقات التي تعترض نموها وتطورها، وهو ما يتطلب

بذل الجهود الحثيثة لإرسائها بما يتماش ى مع الحركية الاقتصادية العالمية، والتوجه العالمي المتنامي لهاته الصناعة وبداية التطبيق الفعلي للبنوك التقليدية في إنشاء النوافذ الإسلامية وتفعيل صيغ التمويل الإسلامي، بحيث أن التوجه نحو هذا النوع من التمويل له آثار إيجابية على الاقتصاد والنظام المصرفي حيث يساهم في جلب جزء من المدخرات المكتنزة وإدخالها للتداول في النظام المصرفي الرسمي ولتعزيز ممارسة العمل المصرفي الإسلامي نقترح التوصيات التالية:

- زيادة عرض منتوجات التمويل الإسلامية كالإستصناع،السلم والمضاربة وغيرها من أجل تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية عموما والوصول إلى شرائح متعددة من العملاء
- ضرورة الإستقلال التام للنوافذ عن المصرف الرئيسي، إداريا ومحاسبيا وماليا وخاصة في مصادر الأموال واستخداماتها.
- الفصل بين أموال المعاملات الإسلامية وأموال المعاملات التقليدية.
- إنشاء مصلحة خاصة للمحاسبة خاصة بالنافذة الإسلامية ونشر تقارير دورية من أجل كسب ثقة أفراد المجتمع.
- تكوين الكوادر البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة التواصل بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الرقابية والإشرافية من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها.
- تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل الإسلامي من طرف المصارف الإسلامية الموجودة أو من طرف الجامعات لتحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم، بهذا النوع من التمويل مع استعراض التجارب والنماذج العربية والدولية الرائدة في هذا المجال للاستفادة من خبرتها وتجربتها في هذا المجال

قائمة المراجع:

1. سامي بن إبراهيم السويلم، 2004، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت.

2. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي،2009، "المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة"،"مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص1943

3. عمر زهير حافظ،2008، "البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة"، التحديات الاقتصادية ومهمة المنظمات المدنية، مكة المكرمة، ص25-38

4. أحمد سفر، 2004، "العمل المصرفي الإسلامي: أصوله، صيغه وتحدياته"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص286

5. عبد الستار أبو غدة،13-14مارس 2006، المصرفية الاسلامية، خصائصها وآليات تطويرها، مؤتمر الاول للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، منعقد بدمشق، سوريا.

6. عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، 2020، "الصيرفة الإسلامية في الجزائر" واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد7 المجلد(2)، ص ص 64-80

7. منصور منال، نوال بن لكحل، 2021، "الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، دفاتر البحوث العلمية، العدد9 المجلد (1)، ص ص 590-611

8. سليمان ناصر،2005، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2005، ص2

9. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2004، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ص87.

10. عبد الستار الخويلدي، 2007،دراسة مقارنة للقوانين المصرفية المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين ،ص26

11.تقارير بنك البركةhttps://www.albaraka-bank/

12.تقارير بنك السلام https://www.alsalamalgeria.com

13.تقارير بنك الخليج الجزائر https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/reports/annual-reports

14.منشورات بنك الجزائرhttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique28022021.pdf

15.الموقع الاكتروني للمجلس الأعلى http://www.elmadjlis-hci.dz/